رقم الايداع : 1257 -2006 الترقيم الدولي : 8623- 1112

الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية

- المملكة المغربية نموذجا -

The participatory democracy as a mechanism for achieve local development-the kingdom of morocco as a model-

الباحثة: **مغربـــي فريـــال**
طالبة دكتــوراه - كليـــــة الحقـوق و العلــوم السياسيـــة
جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائــــــر
fulla32@live.fr

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/06/11	2018/06/12	2018/06/17

الملخص:

يمثل مفهوم الديمقراطية التشاركية احد الميكانيزمات البالغة الأهمية في تحقيق التنمية المحلية ، القائمة على أساس مقاربة إبرام علاقة مجتمعية تعاونية بين مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية عبر سعيها لدمج المواطن في الحياة السياسية و إعطاءه الحق في المشاركة في اتخاذ القرار و متابعة مختلف المشاريع التنموية و المساهمة في تحقيقها، بهدف رسم سياسات عامة ناجعة و فعالة ملبيةً مختلف احتياجاته وصولا إلى تحقيق التقدم و الرقي على مستوى هذه المحليات. انطلاقا من ذلك تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية من خلال تجربة المملكة المغربية.

الكلمات المفتاحية:الديمقراطية التشاركية؛المشاريع التنموية،التنمية المحلية،اتخاذ القرار .

Abstract:

Participatory democracy is one of the most important mechanisms,based on the conclusion of a cooperative community relation ship between various formal and informal actors function cross it squest to integrate citizens in political life and to give him the right to participate in decision-making ,aimed at drawing public policie successful and effective for meet their needs and to realize progress and prosperity at their level.This study will highlight on the role of participatory democracy as a way to realize local development through the experience of the Kingdom of Morocco.

Key words: participatory democracy, development projects, local development, make decision.

تمهيد:

شهد العالم جملة من التطورات و التحولات الشاملة و العميقة التي صاحبتها بروز العديد من المفاهيم كالعولمة ، الحكم الراشد ، التحول الديمقراطي ، محدثة تغيرات جذرية على العديد من الدول،إذ حتمت عليها العمل على إيجاد آليات و ميكانيزمات جديدة لمواكبة هذه الأخيرة ضمانا لاستقرارها و استمراريتها عبر إجراء تعديلات في مختلف سياساتها و هياكلها وصياغة أنظمتها الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية و حتى الثقافية بالانتقال من حكم مركزي تكون فيه الدولة هي المسير الوحيد إلى حكم محلي لا مركزي قائم على تعدد و اختلاف الفاعلين و فتح المجال لهم للمشاركة في الحياة السياسية و الاندماج فيها بتكريس مايسمى بالديمقراطية التشاركية كقاعدة استراتيجية في إعادة بناء و هيكلة سياسات عامة فعالة و ناجحة تتسم بالاستمرارية و الشمولية لدفع بعجلة التنمية المحلية و السعي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي. من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن للديمقراطية التشاركية ان تساهم في تحقيق التنمية على المستوى المحلي في المملكة المغربية؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية:

أولا- ماهية الديمقراطية التشاركية:

1- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تمثل الديمقراطية التشاركية احد الركائز الأساسية لتجسيد عملية التنمية على الصعيدين المحلي و الوطني وذلك نظراللأهمية البالغة التي تتسم بها باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها فتح الباب أمام جمهور المواطنين للاندماج في الحياة السياسية و المشاركة في عملية صنع القرار، إذ تعد من المفاهيم الجديدة و الحديثة المتعددة في استعمالاتها أخذتا مسميات مختلفة كالديمقراطية المحلية، الديمقراطية الشعبية و حتى التداولية و منه يمكن تحديدها كالاتي:

الديمقراطية التشاركية كمفهوم ظهر نتيجة للانتقادات المتكررة و المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية ، خاصة وأن دور الناخب ينتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية، فكانت البرازيل أول الدول تأسيسا لهذا البرنامج خلال فترة السبعينات في مدينة **مونتو أليغري** ، بحيث تشكل أحد النماذج البارزة في تجسيد الديمقراطية التشاركية ، بعد ذلك تم اعتماده و تضمينه في الدستور البرازيلي عام 1988م ثم طبق فيم بعد في الدول الأوروبية خلال الثمانينات خاصة في بريطانيا و أطلق عليها بالديمقراطية التداولية ، ثم جسدت في ألمانيا، بينما فرنسا فقد استعملت هذه الأخيرة بمصطلح الديمقراطية الجوارية عبر إصدارها قانون سنة 2002 جعل منها ذات بعد محلي[1].

تعرف بأنها: ذلك النظام الديمقراطي القائم على أساس الشعور بالكفاءة السياسية التي تغذي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية و المساهمة في تشكيل كتلة من المواطنين قادرين على المشاركة المباشرة في تنظيم مختلف المؤسسات[2].

يستنتج من هذا التعريف أن الديمقراطية التشاركية عبارة عن نظام ديمقراطي يسعى إلى تشكيل مواطنين أكفاء للمشاركة في أكبر عدد ممكن من نواحي الحياة الاجتماعية .

يعرفها **y.sintomer** بأنها : مأسسة مشاركة المواطنين في تنفيذ السياسة العامة

من هنا يمكن توضيح ثلاث محطات رئيسية للديمقراطية التشاركية:

- ✓ الديمقراطية التشاركية تعني مشاركة واسعة النطاق من قبل الإفراد لإعادة بناء المجتمع،

- ✓ الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة في اتخاذ القرار بهدف إعادة بناء النموذج الديمقراطي .
- ✓ الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة و التشاور القائم على أساس تبادل الآراء و التعاون في العمل على مستوى المؤسسات[3].

الديمقراطية التشاركية هي شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن المحلي يتأسس على تقوية وتمكين المواطن من المشاركة فيصنع القرارات العامة التي تهمهم من جهة، والعمل على خلق جو يسوده التنسيق بين مختلف الفواعل والقطاعات التي من بينها منظمات المجتمع المدني،القطاع الخاص وكذا تحسين مهارات وقدرات الجهات الفاعلة المحلية من خلال الاستحواذ على الوسائل والأساليب التي تعزز قدرات التدخل النوعي لديها ومنه مشاركتها في تحقيق التطور والنمو على المستوى المحلي[4].

و عليه فهي شكل جديد من أشكال الديمقراطية ، الذي يسمح بمشاركة المواطنين في مختلف عمليات صنع القرار، و في النقاشات العامة المتعلقة بالسياسات المحلية ، الإقليمية و حتى الوطنية.

2- خصائص الديمقراطية التشاركية:

- المبادرة التشريعية للمواطنين كأحقيته في التصويت و المشاركة في مختلف القضايا و المشكلات.
- المشاركة في بناء المناقشات المفتوحة لمعالجة القرارات على مستوى النطاق المحلي عبر استعراض جملة من المقترحات البناءة من خلال التنظيم الديمقراطي والاستشاري.
- الديمقراطية التشاركية تثري العملية الإخبارية ، فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية من جهة و مساهمة في دمج المواطن و تعزيز دوره في الحياة السياسية من جهة اخرى[5].

3-أهداف الديمقراطية التشاركية:

الهدف الرئيسي للديمقراطية التشاركية هو محاولة تجاوز معوقات الحكم و خلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة و المجتمع ، وتقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي و تفسيره و العمل على خلق نموذج من الحكم التشاركي .

ثانيا – ماهية التنمية المحلية:

1-مفهوم التنمية المحلية:

نظرا لاختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية للباحثين والمفكرين الذين تناولوا مفهوم التنمية المحلية أو ما يصطلح عليها بتنمية المجتمع المحلي ، أدى إلى تعدد و تنوع التعاريف الخاصة بهاو التي يمكن ذكر البعض منها :

تعرف التنمية المحلية على أنها :عملية لتشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر معنى معتمدين في ذلك على أنفسهم، لمعالجة مشاكلهم[6].

يركز هذا التعريف على العناصر التالية:

1- هي عملية تتسم بالاستمرارية وليس مجرد حادث مؤقت.

2- تركز على العنصر البشري.

3- مدخل ديناميكي لمواجهة المشاكل.

عرفت أيضا على أنها :العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[7].

كما ينظر للتنمية المحلية على أنها عبارة عن عملية تشاركيه بين الأفراد على مستوى المحلي والحكومة في مختلف المجالات لتحسين مستوى معيشتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها.

ومنه فهي:عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما من خلال تعبئة وتنسيق الموارد والطاقات والناتجة عن جمود شعبها[8].

تعد التنمية المحلية من خلال هذا التعريف عبارة عن عملية تشارك فيها مختلف الموارد المادية كانت والبشرية على المستوى المحلي من أجل الارتقاء بمستوى الحياة بها.

إذن فهي العملية التي من خلالها يتم التركيز عن جوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمبادرات متعددة في جميع أنحاء إقليم معين (الفضاء) لتحسين ظروف الحياة من خلال الاكتفاء الذاتي الذي يقوم على التنويع والتكامل بين الأنشطة"[9].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن التنمية المحلية هي:

عملية التحسين والتطوير المستمر الذي يتم بشكل قاعدي من الأسفل بإعطاء الأولوية للاحتياجات ورغبات المجتمع المحلي والتي تقوم على أساس المشاركة والتعاون الفعال بين المواطنين المحلين والهيئات الحكومية من اجل الوصول إلى رفع مستوى معيشتهم في مختلف المجالات اقتصاديا واجتماعيا ثقافيا وسياسيا.

2- خصائص التنمية المحلية:

- لا تختص عملية التنمية المحلية بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية شاملة للنهوض بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- عملية التنمية المحلية تتطلب وجود قيادة مهينة معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.
- نظرا لتنوع وتعدد الاحتياجات تسعى الى حل مشكلات الطارئة.
- الاهتمام بالاستثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها.
- العمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية.
- المشاركة مبدأ أساسي ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع[10].

3-أهداف التنمية المحلية:

1. تهدف التنمية المحلية إلى إشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد، كما تسعى إلى حل المشكلات التي تواجههم، وتحسين وتطوير مستوى معيشتهم، ويمكن إجمال أهداف تنمية المحلية فيما يلي:

2. تحقيق أكبر قدر من الاستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمراريتها، وذلك عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية.

3. تحقيق مستوى مادي في حياه المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم؛ بالإضافة إلى تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

4. زيادة وتنمية قدرات ومهارات المواطنين والسعي إلى تلبية احتياجاتهم والعمل على تحديد مشكلاتهم وتحقيق مستوى لائق للعيش اقتصاديا اجتماعيا.

5. تقديم الخدمات الفنية (المعونة الفنية) والإدارية لمواطني المجتمع المحلي بطرق تساعد على زيادة المشاركة والمبادرة في التصدي للمشكلات المحلية[11].

4-ركائز التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تطوير وتحسين حياه الأفراد وذلك من خلال إشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم ولتحقيق ذلك لابد من توفر مجموعة من الركائز التي يمكن تحديدها فيما يلي:

المشاركة الشعبية: يجب إشراك جميع الأفراد المجتمع المحلي في التقليل والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك على طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود

حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية[12].

يتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بمشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة غير قادر على تقديم جهد لخدمة التنمية[13].

تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق، بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات [14].

الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع: تتمثل في وضع برامج محلية تضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية ، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع ، وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الدقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أن منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم، إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها[15].

الاعتماد على الموارد المحلية لمجتمع :بحيث تعتمد على موارد محلية سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع ، وتعيش عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التقدير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأجهزة الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة، في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له هذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية فالقادة المحليون يكونون أكثر كفاءة وقدرة[16].

المحور الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية

تعد الديمقراطية التشاركية ذلك الإطار الذي تتحقق من خلاله العملية الممارستية،التعاونية، والتشاورية بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية، بغية تحسين ظروف عيش المواطنين الدفاع عن حرياتهم

،تمكينهم من الحقوق الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، ترسى فيها "دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة [17].

ومنه تتجسد التنمية المحلية المحلية في إطار المقاربة التشاركية من خلال:

المواطن the citizen:يعد فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة للقطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامةالذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية ، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية [18].

منظمات المجتمع المدني the civil society: تعتبر احد الركائز الاساسية ذات الدور الفعال في دعم التدبير العقلاني للموارد و المشاريع التنموية على المستوى المحلي و المتمثلة في الجمعيات النسوية، الاتحادات الطلابية ، الجمعيات الثقافية و غيرها من الجمعيات التي تعد من القنوات المشاركة العاملة على تشكيل رأي عام ضاغط على الحكومة عبر الربط ما بين المواطن و الجهاز السياسي بتجميع المطالب الشعبية و التعبير عن الإرادات و المواقف الفردية لهؤلاء[19].

وهو بذلك يعزز الجودة السياسية التي تعنى ببناء نظام حكم قائم على الأداء الفعال و العقلانية و الشفافية و احترام حقوق الإنسان و التداول على السلطة القائمة على أسس الحكم الراشد مع تعزيز الرأي العام و توضيح المطالب المجتمعية مع تأسيس ثقافة مدنية ووعي سياسي[20].

ترقية و تنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية و ذلك بحكم مساهمتها في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان و كذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها كما تساعد في تفادي التصادم الناجم أحيانا عن تعارض المقترحات و مشاريع الجهات الرسمية مع طموحات و تطلعات السكان على المستوى المحلي ، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى و أهمية المشاريع و كذا فعاليتها[21].

ترسيخ ثقافة المقاربة في علاقة الإدارة بالمواطنعبر فتح المجال له في صنع القرار السياسي و السياسات العامة، مناقشتها و المشاركة في التعبير عن رأيه بحرية ، فهي تشكل عملية اجتماعية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية ، إذ تلعب دورا محوريا و أساسيا في مختلف مراحل العملية السياسية

على مستوى النظام السياسي و مؤسساته من جهة كما تؤثر في مختلف أبنية النسق الاجتماعي عبر المشاركة التي من شأنها زيادة حجم الفوائد المشبعة لحاجات الجماهير و رغباتهم من جهة اخرى [22].

و منه فالديمقراطية التشاركية تؤدي إلى ضمان احترام كرامة الناس و حقوقهم و حرياتهم، مشاركتهم في اتخاذ القرارات و إخضاع صانعي تلك السياسات إلى المساءلة مع إرساء قواعد وممارسات عادلة تحكم مختلف التفاعلات الاجتماعية ، في إطار تكريس آليات الحكم الراشد الكافل لكل هذه المشاركات و الممارسات في الحقوق و الحريات الأساسية ومنه تتاح فرص أفضل للقضاء على المشكلات الأساسية كالفقر ، البطالة مثلا مع إرساء إجراءات واليات تتسم بالكفاءة ، فما يفرضه هذا المفهوم من حرية و مشاركة من قدرة على عمل جمعوي منظم يعد في حقيقته قاطرة التقدم و التنمية[23].

المحور الثالث: التجربة التشاركية التنموية في المملكة المغربية:

لقد قامت المملكة المغربية بخطوات هامة في إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية ،إذ بدأت بتطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية تجاه التقطيع الترابي المؤدي إلى الانتقال نحو التقسيمات الإدارية الجهوية و الترابية و المجالية فيما بعد لتنتهي مساعيها إلى إعلان نية تحقيق إصلاح سياسي و إداري يعيد صياغة العلاقة بين الشركاء المجتمعين عبر استخدام مقاربة عصرية تحقق الحكامة و الرشادة و التشريك في سبيل تحقيق تغير تنموي يحقق أنجح صور تدبير الشأن المحلي العام لضمان توسيع القدرة المجتمعية على تحقيق مشاركة شعبية فعالة بحيث أصبح للمواطن المغربي الحق بتقديم عريضة لإدراج مقترحات في جدول أعمال الجماعة الترابي في المجال التنموي خاصة، منحه الحق في الإطلاع على المؤشرات و المعلومات الخاصة بالواقع التنموي على المستوى الترابي والجهوي معا ، كما له حق المشاركة في حضور جلسات هذه المجالس و تقديم مقترحات استشارية لها بعد إقامة دستور جديد يشيد باقتسام الصلاحيات مع الملك منه أصبحت تعمل من الأسفل إلى الأعلىما جعل المملكة المغربية تراهن على تحويل مراحل التنمية المحلية من المرحلة الاقتصادية الأولى "التخطيط الاستراتيجي المركزي" إلى المرحلة الإدارية 'التسيير التنفيذي المحلي" ثم المرحلة الوظيفية هيالأهم التيتعتبر مدخلا تنمويا ديمقراطيا لتنظيم الصراع على المستوى المحلي فكلما كانت التنمية و مناصب الشغل على حركية دائمة و مستجيبة للمطالب المجتمعية ، كلما تمكنت السلطة المركزية من إدارة الصراعات المجتمعية المحلية، معتمدة في ذلك على الجماعات المحلية و إمكانياتها الذاتية ، ما سيخفف عبء السلطة المركزية و يزيد من ثقة السلطة المحلية لدى المواطن[24].

ولتدعيم الديمقراطية التشاركية كرديف للديمقراطية التمثيلية نص الدستور المغربي على مساهمة جمعيات المجتمع المدني في إعداد قرارات و مشاريع المؤسسات المنتخبة و السلطات العمومية وفي تفعيلها و تقيمها وفق شروط يحددها القانون[25].

حيث سعت المملكة المغربية على أن يكون ناتج تطبيق هذه الأخيرة خلال فترة زمنية محددة، بإتاحة فرص النجاح التنموي المحلي الذي يتأسس على ثنائية التكامل بين المركز والأطراف "المنطقة التربية" (إقليم الجماعة المحلية)، بعد تحصيل نتائج تفعيل تطبيق مبادئ الحكامة والرشادة الإدارية، سياسة القرب والسياسات الجوارية، التشاور والتحاور، المبادرة والمساهمة.... وغيرها من الأطر والأدوار السياسية والإدارية الهامة، التي تعيد صياغة أنماط التسيير الترابية التقليدية التي كانت تلغي المواطن وبقية الفواعل المجتمعية من المؤسسات الجهوية والمجتمع المدني والقطاع الخاص .. وتقصيهم من عملية اتخاذ القرار، نحو أطر أرحب تتيح للمواطن حركية في السياق الجهوي الموسع والمتقدم، وفي ظل ديمقراطية تامة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي الترابي[26].

إذ الزم الدستور المغربي السلطات العمومية بإحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية و تفعيلها و تقيمها مع تكريس حق المواطنين في تقديم ملتمسات في مجل التشريع و عرائض الى السلطات العمومية يحدد كيفياتها قانون تنظيمي

وفي هذا الصدد تم خلق فضاءات جديدة للنهوض بالتنمية البشرية و الديمقراطية التشاركية عبر إحداث ما يلي :

- ✓ مجلس أعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي كهيئة استشارية مهمتها إبداء الآراء و المساهمة في تقويم السياسات العمومية و القضايا الوطنية ذات الصلة و أهداف و تسير المرافق العمومية المعنية.
- ✓ مجلس استشاري للأسرة و الطفولة يتولى مهمة تأمين و تتبع و ضعية الأسرة و الطفولة و إبداء الرأي حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين و تنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية الاسرية .
- ✓ المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعوي كهيئة استشارية مكلفة بالدراسة و تقديم اقتراحات حول المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب و العمل الجمعوي و تنمية طاقاتهم الإبداعية و تحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة.

و التي تحدد بقانون تنظيمي بصفة خاصة قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر بالنسبة للجماعات الترابية و كذا مراقبة تدابير الصناديق و البرامج و تقييم الأعمال و إجراءات المحاسبة[27].

خلاصة:

في ختام ما تم طرحه يمكن ان نصل إلى أن الديمقراطية التشاركية كعملية تسعى إلى دمج جمهور المواطنين في الحياة السياسية و فتح المجال لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف القضايا التي تهمهم ومتابعة مختلف المشاريع و المساهمة في تحقيقها ، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى محاولة تجاوز معوقات الحكم و خلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة و المجتمع مع تقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي و تفسيره و العمل على خلق نموذج من الحكم التشاركي .

التنمية المحلية كمفهوم يقوم على أساس عملية تشاركية شعبية و حكومية تهدف الى تحسين أوضاعهم ورفع مستواهم المعيشي في مختلف النواحي نواحي الحياة الاجتماعية، و التي تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات المواطن المحلي ، عاملة على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجههم .

هناك علاقة جدلية بين مفهومي التنمية المحلية و الديمقراطية التشاركية، فمن أجل الوصول إلى تحقيق مستوى تنموي بشكل جيد محليا لابد من أن تكون هناك منظومة تفاعلية و تشاركيه بين مختلف الفواعل الرسمية منها و الغير الرسمية والقائمة على أساس التعاون فيما بينها و الذي لا يتم إلا من خلال تجيسد الديمقراطية التشاركية.

تعد المملكة المغربية من بين دول المغرب العربي التي سعت لتجسيد ميكانيزمات الديمقراطية التشاركية عبر زيادة فرص المشاركة للمختلف الفواعل المجتمعية المغربية، في تدبير الشأن المحلي بإعطائها حق المشاركة في اتخاذ القرارات تعبر حضور مختلف جلسات المجالس المحلية وتقديم المقترحات الاستشارية لهم كتقديم عرائض تحتوي على مختلف الاقتراحات المتعلقة بالجانب التنموي مايعزز من آليات الشفافية والمساءلة،المحاسبة في عمليات تسير العمومي لهذه الجماعات، و منه النهوض بالجانب التنموي المحلي و تطويره وصولا إلى تحقيق التنمية الشاملة.

الهوامش:

---

(1)موستف يونس،" الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة و محاولات إنبعاث".**مجلة المستقبل العربي**.متحصل عليه من : www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5529. تاريخ الإطلاع: 27-01-2016، ص 146.

(2)علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم، **مقاربات في الديمقراطية و المجتمع المدني: دراسة في الأسس و المقومات و السياق التاريخي**.دمشق: دار صفحات للدراسات و النشر، 2001، ص 57.

(**3**)Cedricpolere , « la démocratie participative : état des lieux et premiers élements de bilan ». site web : www.millenaire3.com/content/download/.../Polere_democratie_particicipative.pdf.consulte le : 10/02/2016. p09.

(**4**)Démocratieparticipative et développement durable. Site web: http://www.vedura.fr/gouvernance/democratie-participative. consulte le10/02/2016.

5)عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. القاهرة: الدار الجامعية، 2001، ص 13.

(6)رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**. الإسكندرية: دار الوفاء،2011، ص 79.

(**7)**Nait Merzoug ML, KouadriaNourdine ,Amara Fatah , " gouvernance urbaine et le développement local en Algérie : quels enjeux pour les métropoles régionales ? cas d'Annaba". **Revue des sciences Humaines**, N° 24, Mars 2012, p 10.

(8) Abdelbaki Smati, "nature du Développement local et rôle des collectives locales dans son financement ". **Revue recherches économiques et managériale**. N° 5, Juin 2008, P83.

9)محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية في ظل عالم متغير**. القاهرة: دار السحاب، 2008، ص 45.

(10)محمد عبد الفتاح عبد الله، **ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية: التقليدية والمستحدثة**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 27.

(11)رحماني موسى، السبتي وسيلة، " تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور اسلامي"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 295.

(12)بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر" في: **التحولات السياسية واشكالية التنمية**. الجزائر: ابن النديم،2014، ص 96.

13)رحماني موسى،السبتي وسيلة، **المرجع السابق**، ص 295.

(14)أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الإستراتيجية، نماذج الممارسة**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000،ص 47.

(15)المرجع نفسه،ص 48.

(16)بن عبد العزيز خيرة، "دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم و ترقية القيم الديمقراطية". **مجلة المفكر**، العدد 12، مارس 2015، ص 91.

(17)اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، "الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية". متحصل عليه من : www.mcrpsc.gov.ma/.../الميثاق%20الوطني%20للديمقراطية%20. تاريخالإطلاع: 2016/05/04.

(18)عصام بن الشيخ ، الأمين سويقات، " إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي : حالة الجزائر و المغرب.في:**الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية**. الأردن: دار الحامد ، 2015، ص 70.

(19)بن قفة سعاد ، "المشاركة السياسية في الجزائر: أليات التفتيش الأسري نموذجا(1996-2005)". **أطروحة دكتوراه** (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنساني و الإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، 2011-2012) ص 98.

(20)بن عبد العزيز خيرة، **المرجع السابق**.ص 91.

(21)صالح زياني،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر". **مجلة المفكر**، العدد 04 ، أفريل 2009، ص 59.

(22)هشام عبد الكريم ، "دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية".**أطروحة دكتوراه**(جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012-2013) ص 53.

(23)الأمين سويقات، **المرجع السابق**، ص 45.

24)عصام بن الشيخ **المرجع نفسه**، ص.ص 48-49.

(25)الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، **الحكامة الجيدة : بين الوضع الراهن و مقتضيات الدستور الجديد 2011.**المغرب:حي الرياض ، (د.ت.ن)، ص 13

(26)عصامبن الشيخ ، **المرجع نفسه**، ص.ص 65-66.

27)الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،**المرجع السابق**، ص 13.